الفصل الأول

كما ذكرنا سلفاً أن عدد المقاطعات (الأقاليم) في مصر القديمة في العهد الفرعوني اثنان وأربعون مقاطعة؛ عشرون منها فى مصر السفلى وإثنان وعشرون فى مصر العليا. وهذا ما هو مكتوب ومعلوم لأكثر الباحثين. مع ملاحظة اختلاف عدد أقاليم مصر فى مصر القديمة من فترة لأخرى. حيث أن مصر قد قسمت إلى أقاليم منذ ما قبل التاريخ عندما استغل المصريون مياه الفيضان فى الزراعة؛ فقد قسموا الأرض إلى أحواض أحاطوها بالجسور وشقوا فيها القنوات. كانت هذه الأحواض هى نفسها الأقاليم التى نشأت فيها الإمارات المصرية قبل التوحيد، وهى أيضاً الإطارات التى إحتوت المقاطعات بعد التوحيد. وكان عددها فى عصر التأسيس ٢٢ فى الصعيد – ١٦ فى الدلتا. وقد كانت مصر مقسمة إلى أقاليم تنتظم فى قسمين كبيرين الأول هو "تا– شمع" أى (مصر العليا؛ ويمتد من أسوان جنوباً وحتى أطفيح شمالاً بمركز الصف، والثانى هو "تا–محو" أى (مصر السفلى) ويتكون من منف والدلتا. ويلاحظ أن أقاليم مصر العليا كانت مرتبة من الجنوب إلى الشمال، كما كانت تكثر وتتقارب فى مصر الوسطى حيث يبلغ الوادى أقصى اتساع له. فى حين نجد فى أقاليم مصر السفلى أن عددها يقل كلما 'تجهنا شمالاً أو غرباً؛ فضلاً عن أن حدودها قد تعرضت لكثير من التغيُّرات بسبب اتساع الدلتا المتزايد يوماً بعد يوم، ولتغير فروع النيل؛ إذ لم تكن المتغيرات التى اعترت نهر النيل خلال القرون العديدة فى أى مكان من مجراه شديدة إلى الحد 'لذى وصلت إليه فى الدلتا. فبينما يتفرع النيل إلى فرعين فى الوقت الحاضر هما فرع رشيد

وفرع دمياط نراه فى العصر الإغريقى ذا سبعة فروع ولا ندرى مطلقاً عدد فروعه طوال العصر الفرعونى؛ ولهذا السبب كان من الصعب أن نحدد موقع الأقاليم المختلفة لاسيما إذا علمنا أن فروع النيل كثيراً ما كانت تمثل حدوداً للأقاليم. وكان تغيُّرها يعنى تغيُّراً فى حدود هذه الأقاليم. والواقع أن عدد الأقاليم فى شطرى الوادى كان عُرضة للتغيير بشكل واضح بحيث يمكن القول أنه بمقارنة قوائم الأقاليم فإن عدد أقاليم مصر العليا قد ثبت تماماً عند الإثنين والعشرين إقليم منذ عهد الأسرة الرابعة، وظل محفوظاً خلال العصر الفرعونى كله. فى حين كان الأمر بالنسبه لأقاليم مصر السفلى مختلفاً إلى حد كبير ذلك أن عددها لم يثبت عند العشرين إقليم فى وقت محدد من تاريخها نظراً لافتقادنا الدليل الأثرى والمادى المؤكد لذلك. وهناك ثمة أمر جدير بالإشارة يتعلق بتباين عدد أقاليم مصر فى العصر الفرعونى؛ ذلك التباين الذى كان مبعثه عدم ثبوت أقاليم مصر السفلى على عدد محدد بما يوثر بالضرورة على المجموع الكلى لأقاليم مصر كلها؛ وهو الأمر الذى دفع البعض إلى مناقشة الرأى الذى يذهب إلى أن عدد أقاليم مصر كان اثنان وأربعون إقليماً منذ بداية العصر التاريخى استناداً على ما جاء فى الفقرة ١٢٥ من كتاب (الموتى)؛ وهى الفقرة المعروفة بإعلان البراءة أو الإعتراف السلبى والتى يظهر فيها اثنان وأربعون قاضياً يوحى عددهم بوجود علاقة فيما بينه وبين عدد الأقاليم المصرية القديمة وهو الأمر الذي لو صح معناه فإن العدد التام لأقاليم مصر قد تأسس منذ بداية التاريخ المصرى وهو أمر لايستقيم مع الواقع؛ لاسيما إذا عرفنا أن فقرة إعلان البراءة أو الاعتراف السلبى لم تكتب قبل منتصف فترة الإنتقال الثانية وهى فترة لم يكن عدد الأقاليم المصرية فيها قد استقر بعد. وأيًا ماكان من أمر الاختلاف فى عدد الأقاليم فإن ما اتفقت عليه قوائم الأقاليم أو

كادت أن تتفق هو: أنها تعطى معلومات عن اسم الإقليم وعاصمته والإله الرسمى المقيم بالمعبد، وكذا معلومات عن المعبد الرئيسى، وألقاب الكاهن الأكبر والكاهنة الكبرى، واسم سفينة الإله، والشجرة المقدسة، وقائمة بالأعياد المحلية، وما هو محرم من أطعمة وطقوس فى حضرة الإله، واسم الحية الحامية للإقليم، فضلاً عن الإشارة إلى الجزء المدفون بالإقليم من الرفات المقدسة للإله "أوزير".

الإقليم	الاسم المصري	الاسم اليوناني	العاصمة	الموقع الحالي	الآلهة الرئيسية
4	نيت رسي Mrsy	بروسوبيس	جفع بر	زاوية رزين	نيت، أمون رع
9	عنجتي ndty	بوزيريس	دنو(جدو)	أبوصير بنا	أوزير ، حور

مثال يوضح بعض المعلومات عن الإقليم

❖ تكوين الأقاليم :

تدل المعلومات الأثرية التى فى متناول أيدينا حتى الآن على أن البلاد المصرية كانت مقسمة لأقسام إدارية منذ عهد ما قبل الأسرات، مما يدل على أن التقسيم الإدارى والسياسى الذى ظهر فى العهد التاريخى كان سائداً فى البلاد معمولاً به قبل ظهور الكتابة. فالكثير يعتقد خطأ أن الأقاليم تم تأسيسها مع توحيد القطرين وارتباطاً بتأسيس الدولة؛ ولكن تكوين الأقاليم ما جاء إلا بالفطرة وغير مقصود حيث أدت الظروف تلقائياً لتكوينه، وقد وجدنا أن الشارات التى كانت تعتبر فيما بعد أسماء للمقاطعات المصرية فى العهد التاريخى مرسومة على أوانى الفخار التى عثر عليها من عهد ماقبل الأسرات. ولاحظنا كثرة بعض هذه الشارات عن غيرها، مما دل على أنه من الجائز أن كان لها أهمية تفوق غيرها فى المكانة

وذلك ما اثبتته النقوش التاريخية فعلاً فيما بعد. يضاف إلى ذلك أن هذه الشارات الرمزية الدالة على الأقسام السياسية قد بقيت طوال عصور التاريخ المصرى تدل على نفس الإقليم الذى رمزت له رغم ما حدث فى البلاد من تقلبات سياسية وتغييرات إدارية ودينية واجتماعية. والواقع أن معظم هذه الشارات الدالة على الأقاليم المختلفة كان كل منها فى الأصل إشارة لعشيرة أو لقبيلة، وقد تكونت فى وادى النيل قبل العصر التاريخى. وهذه الشارات كانت إما صور لحيوان أو شجر أو أى شيء آخر يدل على مظهر من مظاهر الطبيعة التى كان يلجأ الإنسان لعبادتها.

♦ المصادر التى ذكرت جزء أو كل الأقاليم المصرية :

(١)- وجدنا على لوحة نعرمر نماذج منها.

(٢)- وجدنا بعض هذه الأقاليم مكتوبة لأول مرة فى نقوش أحد كبار رجال الدولة فى الأسرة الثالثة وهو المسمى "متن".

(٣)- فى عهد الأسرة الرابعة عثر الأستاذ "ريزنر" فى معبد الملك "منكاورع" على عدة مجاميع من التماثيل الثلاثية كل مجموعة منها تعتبر رمزاً للمقاطعة، فكانت كل مجموعة تمثل الملك والملكة والإله أو الآلهة التى يرمز بها للمقاطعة، ويشاهد على رأس الإله أو الآلهة رسم الشارة التى تدل على اسم المقاطعة.

(٤)- أشير فى مقبرة "عنخ ببى" مدير الرسائل الذى يرجع تاريخه للأسرة السادسة بأن هذا العظيم كان يحكم مقاطعات مصر الوسطى أى من المقاطعة الـ (١٢) للمقاطعة الـ (٢٢) تقريباً من الوجه القبلى.

(٥)- وجدنا بعض أسماء الأقاليم فى الوجه البحرى والقبلى مذكورة فى نقوش (متون الأهرام).

والواقع أننا لم نجد قائمة تامة بأسماء الأقاليم المصرية جميعاً فى الوجهين القبلى والبحرى إلى أن عُثِر على القائمة فى معبد "سيتى الأول" بـ"العرابة المدفونة"، وأخرى فى معبد "رمسيس التانى" فى نفس الجهة، وثالثة فى معبد الكرنك غير أنها مهشمة. على أننا لم نتعرف من تلك القوائم على العدد الرسمى التقليدى الذى كان يظن أن البلاد مقسمة إليه منذ عصر ماقبل التاريخ وهو ٤٢ مقاطعة منها ٢٢ فى الوجه القبلى و٢٠ فى الوجه البحرى. وهناك طائفة كبيرة من علماء الآثار والتاريخ المصرى القديم يظنون بل يعتقدون أن هذا هو العدد الأصلى للمقاطعات وذلك استناداً إلى ما جاء فى النقوش التى يطلق عليها بالخطأ كتاب (الموتى)–كما ذكرنا سلفاً– وهو الذى بدأ يظهر فى عالم الوجود فى عهد الأسرة الـ (١٨) إذ يذكر لنا أنه كان يجلس٤٢ قاضياً فى محكمة "أوزير" الأخروية التي يصل بعدها الميت إلى الحياة الأبدية في العالم الآخر؛ كل واحد منهم يمثل مقاطعة من الأقاليم التى انقسمت لها البلاد كما يدعون وقتئذ. غير أن ما لدينا من القوائم التى عثر عليها من عهد الأسرة الـ (١٩) لا ينطبق على هذا العدد وبخاصة فيما يخص الوجه البحرى؛ إذ كل ما لدينا من وثائق لا يدل على أن عدد الأقاليم فى العهد الفرعونى حتى الأسرة الـ (١٩) لم تخط أكثر من (١٦) مقاطعة. حيث وجدنا أن قائمة "سيتى الأول" بـ"العرابة المدفونة" الخاصة بالوجه البحرى قد رسم عليها ٣٠ شخصاً يمثل كل منهم النيل، وكل واحد منهم يحمل على رأسه اسماً يدل على إقليم أو مكان جغرافى وذلك بدلاً من الـ (٢٠) مقاطعة التقليدية التى وصلت إلينا من عهد البطالمة. ولكن عندما فحص العالم "دارسى" هؤلاء الأشخاص وما يحملونه من أسماء؛ وصل لمعرفة أن سبعة منهم تمثل فروع النيل التى ذكرها مؤلفو اليونان والرومان فيما بعد، وقد بقى من هذه الأسماء ثمانية لم

تتحقق بعد. وكذلك لوحظ فى هذه القائمة أن أسماء الأقاليم: (١٧،١٨،١٩،٢٠) لم تذكر فى هذه القائمة بين الأقاليم. فهذه القائمة لم تذكر إلا (١٦) مقاطعة. وربما كانت الـ (١٦) هى المهشمة فى هذه القائمة. أما مقاطعات الوجه القبلى فقد بقى عددها لا يتغير منذ الأسرة السادسة ويجوز قبل ذلك. وربما السبب يرجع فى هذا إلى أن وادى النيل بين منف وأسوان كان ضيقاً؛ مما ساعد فى على تثبيت عدد الأقاليم تثبيتاً لا تغير فيه من الجنوب للشمال. ولا غرابة فى ذلك إذ أن الصحراء التى تكتنف الوادى من جانبيه كانت عائقاً فى توسيع رقعة الأرض المنزرعة؛ وتغيير عدد الأقاليم يحدث بالأساس تبعاً لذلك. وفى عهد الأسرة الثامنة وجدنا لأول مرة فى التاريخ المصرى منذ البداية حتى ذلك العهد قائمة تامة لأسماء مقاطعات الوجه القبلى وعددها كما ذكرنا ٢٢ مقاطعة. ومع أن عدد الأقاليم كان ثابتاً فى العهد الفرعونى كما ذكرنا فإننا على الرغم من ذلك نجد في أحيان قليلة بعض الشذوذ؛ فنجد العدد يزيد أو ينقص ولو ظاهراً؛ فمثلا نجد فى بعض القوائم أن المقاطعتين (١١) و (١٩) قد حذفتا من العدد الأصلى. ويرجع ذلك لأسباب دينية وتفسيرها أن هاتين المقاطعتين كانتا تنسبا لإله الشر "ست" فكان الكاتب يحذفهما تشاؤماً، أما الدلتا فإن أحوالها مختلفة تمام الإختلاف؛ إذ أن الأرض الخصبة فيها شائعة الأرجاء ويمكن بشىء من المجهود القليل اكتساب أرض منها للزراعة وضمها لرقعة الجهات المعمورة؛ ومن أجل ذلك نجد ترتيب الأقاليم وعددها مختلف فى كل القوائم التى وصلتنا من العهد الفرعونى. كل هذا يدل على أن التنظيم الإدراى والسياسى لم يتم إلا ببطء كبير وأن عدد مقاطعات الوجه البحرى كان لايزال (١٦) حتى عهد الأسرة الـ (١٢) وحتى فى الأسرة الـ (١٩) لم تتجاوز هذا العدد.

• القوائم التى ذكرت الأقاليم المصرية فى العهدين الإغريقى والرومانى:

فى الجزء السابق تحدثنا عن المصادر الفرعونية التى تناولت ذكر مقاطعات الوجهين القبلى والبحرى، والآن سنذكر القوائم التى ذكرت لنا الأقاليم كاملة فى العهدين الإغريقى والرومانى. حيث يمكننا من كل ماسبق أن نستخلص أن العدد الرسمى للمقاطعات وهو ٤٢ قد كان موجوداً فى العهد الفرعونى فى صورة دينية – وإن لم نعثر عليه بصورة كاملة فى العهد الفرعونى فى القوائم التى وصلت إلينا حتى الآن – وأن هذه القوائم لابد وأنها ترتكز على أصل دينى توارثه القوم منذ أقدم العهود كما هو شأن المصرى يحافظ على القديم ويضيف إليه ما يستجد دون مساس به. والدليل على ذلك مما حدث فى عهد "بطليموس التاسع" وهو "الإسكندر الأول" حيث وصل عدد الأقاليم فى عهده إلى تسعين مقاطعة! فقد دوّن هذا الملك على الجزء الأسفل من واجهة السور الداخلى لمعبد "إدفو" قائمة بأسماء الأقاليم التى إنقسم إليها القطر المصرى. غير أننا نجد أنه قد أضاف إلى العدد التقليدى – وهو الـ (٤٢) مقاطعة للوجهين القبلى والبحرى – أقاليم أخرى عددها (٢٨) إقليم منها (١٤) للوجه القبلى و(١٤) للوجه البحرى. على أن هذه الأقسام الجديدة ليست إلا أقاليم انتزعت من الأقاليم الأصلية ثم أصبحت مستقلة فى إدارتها. وربما حدث هذا التغيير لأسباب إقتصادية وزراعية استلزمتها أحوال البلاد. فيلاحظ من هذا أن المصرى كان يعمل كل تغيير يريده مع المحافظة على التقاليد وبخاصة ماكان يمس الدين. على أن هذا التغيير المستمر فى عدد الأقاليم كان أمراً طبيعياً. فقد ذكر كُتّاب الإغريق أعداد مختلفة تزيد وتنقص، فمثلاً

"استرابون" ذكر أن عدد الأقاليم كان (٣٦) وذكر "بلينى" أنه كان (٤٨) وأخيراً ذكر "بطليموس" أنه (٤٧).

قبل أن نترك هذا العنصر لابد أن نشير لوثيقة هامة جداً فريدة فى بابها بأسماء مقاطعات القطر المصرى فى أوائل الأسرة الـ (١٢) والتى عثر عليها فى ظروف غريبة عن طريق الصدفة؛ حيث أن المهندس "شفرييه" مدير أعمال معبد الكرنك عندما كان يعمل فى إصلاح البوابة الثالثة التى أقامها الفرعون "امنحوتب الثالث" فى معبد الكرنك للإله "آمون" اتضح له أن حشو هذه البوابة كات يتألف من أحجار معبدين؛ الأول منهما كان قد أقامه "سنوسرت الأول" ثانى ملوك الأسرة الـ (١٢)، والثانى أقامه كلا من الملكة "حتشبسوت" و"تحتمس الثالث"، وقد وجدت أحجار المعبد الأول الذى يرجع للأسرة الـ (١٢) كاملة تقريباً، وعثر على أحجار كثيرة من المعبد الثانى. ونحن لاندرى لماذا استعمل "امنحوتب" أحجار هذين المعبدين فى بناء بوابة لنفس هذا الإله. وعلى أيه حال فإن مافعله "امنحوتب" كان خدمة عظيمة للتاريخ لا يقصدها إذ لم يعثر حتى الآن على قائمة كاملة غيرها تحتوي على أسماء الأقاليم المصرية فى عهد الدولة الوسطى. وتمتاز أسماء هذه الأقاليم بأن كلاً منها محمول على صورة تمثل إله النيل أو آلهة النيل، وسوف يأتى ذكرها كثيراً عند شرح الأقاليم باذن الله.

◄ **التقسيم العمرانى :** حاول "كارل بوتزر" رسم صورة تقريبية للعمران بوادى النيل خلال مصر القديمة اعتماداً على المصادر والبقايا الأثرية المتاحة بالإضافة إلى سلسلة خرائط مقياس (١:١٠٠,٠٠٠)، فقسم المحلات العمرانية إلى أربعة أنماط اعتماداً على وظيفة كل محلة أو الأهمية التى يعكسها كل نمط من هذه الأنماط والتى تتشكل كالأتى:

١- المدينة : وتمثل عاصمة المقاطعة والمدينة الأولى بالإقليم وكان يغلب على وظيفتها التجارة والتوزيع وكذلك التسويق، ومثلت أيضاً مركز العادة لإقليمها بوجود المعبد بها.

٢- المحلات الكبرى : وهى فى مرتبه تالية من المدينة من حيث حجم السكان أو الوظيفة وكانت مركزاً للحرفيين والمتخصصين أو مركزاً لإعادة التوزيع.

٣- المدن الكبرى والصغرى : وتمثل محلات عمرانية بين القرية والمدينة وإن كانت الزراعة تمثل النشاط الرئيسى الغالب للسكان بها.

٤- القرى : تشكل عماد العمران فى وادى النيل والأساس للمحلات العمرانية.

ملاحظة : تواجه الباحث فى دراسة المدينة المصرية القديمة دراسة تفصيلية أو ما يعرف فى جغرافية المدن حالياً "بالدراسة المورفولوجية"، يمثل ذلك للباحث صعوبة شديدة نظراً لتغير شكل المدينة كلية وتغير معالمها بسبب طبيعة مادة البناء (الطوب اللبن) والذى كان يمثل المادة الأساسية للمنزل المصرى القديم ومن ثم كان سريع الاندثار والتأثر بمختلف العوامل التى تسبب التدمير و لانهيار على العكس تماماً من مدن الأموات التى لا تزال شاهدة على اهتمامهم بها وببنائها من المواد الصلبة كالأحجار وغيرها. وإن كانت هذه المصاعب لا تحول عن محاولة لرسم صورة تقريبية لشكل المدينة بناءاً على ما توفر من معلومات ومصادر مختلفة.

❖التقسيم الإدارى في مصر القديمة :

نظراً لكثرة المسئوليات الملقاة على عاتق الملك من تنظيم لشئون الدولة داخلياً وخارجياً، فقد كان يوكل إلى ابنه الأكبر جزء من هذه المسئوليات ليكتسب الخبرة اللازمة تمهيداً لتوليه مقاليد الحكم من بعده. وكان الإشراف الإداري على

الدولة يوكل إلى كبار الموظفين كرؤساء الكتاب وحكام الأقاليم، وحملة الأختام الملكية. ولكل إقليم جهازه الإداري الذي يتبع الجهاز المركزي في العاصمة، وكان بيت المال في كلا الإقليمين يقوم بمهمة جمع الضرائب. أما عن حكام الأقاليم فقد كانت لهم اختصاصات معينة حددتها لهم من قبل الحكومات المركزية، وكانت الزراعة واحدة من أهم الاختصاصات. كانت مصر طوال التاريخ الفرعوني تنقسم إلى وحدتين جغرافيتين، هما مصر العليا (الوجه القبلي) ومصر السفلى (الوجه البحري) وكان لكل وحدة جهازها الإداري المستقل. وتضمنت كل وحدة جغرافية مجموعة من الأقاليم، إختلف عددها بإختلاف العصور حيث تراوح عدد الأقاليم في مصر كلها ما بين ٣٨ و٤٤ إقليماً، وقد لعب تغيير مجرى النيل المتوالي دوراً أساسياً في التغييرات التي حدثت بالنسبة لعدد الأقاليم. وكان لكل إقليم عاصمته التي يقيم فيها الحاكم وجهازه الإداري وله معبده الذي تعبد فيه آلهة الإقليم كلها، كما كان لكل إقليم شارة ترفع على حامل تقوم مقام علم المحافظة في عصرنا الحديث. كان يدير الإقليم طائفة من الموظفين من بينهم "أمير الإقليم" رئيس المنطقة و"مدير البلد"، وكانوا يعينون في الدولة القديمة من قِبَل الملك، وكانوا من المقربين إليه المستمتعين بالحظوة لديه. ومنذ منتصف الأسرة الخامسة تركزت السلطة في الأقاليم في يد عائلات معينة، فأصبحت وراثية بمرور الوقت. وفي الدولة الوسطى كان حاكم الإقليم يعتبر نفسه سيد إقليمه، ويسمى نفسه "الرئيس الأعلى". وكانت أملاك حكام الأقاليم تنقسم إلى قسمين؛ القسم الأول ويمثل ما يرثه الابن عن الأب، والقسم الثاني ويمثل ما يمنحه الملك من الأراضي للمخلصين من أتباعه، ومن هنا كان من الضروري التمتع برضاء الملك حتى لا يحرم الحاكم من ريع هذه الأراضي.

• مهام حكام الأقاليم :

كان على رأس كل إقليم حاكم يعينه الملك ليقوم بكل النشاط الحكومى وبخاصة النشاط الزراعى الذى كان يعتمد على فيضان النيل؛ ومن ثم كان من أهم أعمال حكام الإقليم التفتيش على القنوات والمحافظة عليها وعلى تطورها وهذه هى أصل وظيفة حكام المقاطعة. وكان من واجبات حاكم الإقليم القيام بإحصاء عام كان يجرى كل سنتين إبتداء من الأسرة الثانية بانتظام. وإرسالهم فى حملات لصد ما قد يتهدد الحدود من أخطار. وكانوا يقوموا بدور الوسيط بين الحكومة المركزية وبين رعاياهم فكانوا يتلقون الأوامر من الملك ومراسيمه ثم يذيعونها بين الناس من سكان أقاليمهم؛ ومن ثم فقد لقب الواحد منهم نفسه (المستشار للأوامر الملكية)، كما كانوا يرأسون محاكم الأقاليم وما يتصل بها من إدارات. وكانوا فى بادى الأمر حتى منتصف الدولة القديمة موظفين لدى الملك يعملون بوحى منه وينالون مقابل ذلك غذاءهم وكسائهم، وكان الواحد منهم يعمل جاهداً حتى ينال رضى مولاه الملك فإذا قصر فى عمله فإن مصيره العزل، هذا فضلاً عن أن الواحد يخضع لنظام النقل من إقليم لآخر وربما من وظيفة لأخرى. وكانوا إذا توفاهم الأجل يدفنون فى جبانة العاصمة على مقربة من مقبرة الملك الإله الذى قضوا حياتهم فى خدمته لعل وعسى أن ينالوا ذلك الشرف العظيم فى الحياة الثانية. وفى الثورة الإجتماعية الأولى انتهز حكام الأقاليم الثورة واستقل كل حاكم بإقليمه وأصبح وكأنه ملك صغير له بلاطه وجيشه وخزائنه وموظفوه، ويستمر الحال هكذا حتى استطاع "منتوحتب الأول" أمير "طيبة" إعادة التوحيد للبلاد. وكان حكام الأقاليم مسئولين عن الأمن وتنظيم جمع الأفراد لتجنيدهم.

وكانت ألقاب حكام الأقاليم كثيرة :

- عدجمر : وتعنى المشرف على حفر القنوات.
- زاب : وتعنى القاضى أو المحترم.
- سشم تا : وتعنى موجه الأرض أو مديرها.
- حتاحت : وتعنى حاكم القصر أو متولى زمامه أو رئيس القرية (والقصر المراد به هنا هو قصر الحكم والإدارة فى الأقاليم).

حاكم من حكام الأقاليم

♦ بعض أسماء حكام الأقاليم :

♦حكام الأقاليم في الدولة القديمة :

منتن / إنتي / أبي / خوي / خنم عنخ س / ني عنخ ببي / حرخوف / خني / ببي نخت.

♦حكام الأقاليم في عصر الإنتقال الأول :

شماي / عنخ تيفي.

♦حكام الأقاليم في الدولة الوسطى :

باكت الثالث / خنوم حتب الثاني / امنمحات اميني / حعبي جفي / جحوتي حتب / واح كا / سنبي / سن نفر / تفن امون.

♦حكام الأقاليم في العصر المتأخر :

مونتو محات.

❖ آلهة الأقاليم في مصر الفرعونية القديمة :

عندما تكونت المدن المصرية القديمة كان لكل مدينة إله، وكان لهذا الإله معبده الخاص وطقوسه وأعياده. وظلت آلهة المدن في مستوى قداستها نفسه حتى عندما طغت عليها آلهة الأقاليم التي ضمت عدة مدن، وحتى عندما عُبدت الآلهة الكونية فيها. وكان إله المدينة يعتبر عند سكانها أعظم من آلهة المدن الأخرى، فهو الذي خلق كل شيء، وهو واهب الخيرات والنعم. وقد ظل إله المدينة حتى أواخر الحضارة المصرية على صلة وثيقة بمدينته، فكان لواءه هو نفسه علم المدينة التي نشأت عبادته فيها. وكان في كثير من الأحيان يسمي باسمها ويلقب بأنه سيدها، كما كانت المدينة نفسها تسمي بيته. لقد منحت بعض المدن أسماءها إلى الآلهة أو العكس فمدينة "نخب" شمال "إدفو" منحت اسمها للإلهة "نخبيت" الإلهة الرخمة – رمز مدينة "الكاب" بمصر العليا. وسرعان ما غدت "نخبيت" الربة حارسة الجنوب –، وكذلك مدينة "باست" (بوبسطة أو الزقازيق) التي منحت اسمها للإلهة "باستت" الإلهة القطة. وكان الإله "تحوت" يلقب بأنه سيد الأشمونيين، وسماها الإغريق "هيرموبوليس" (مدينة هرمس الذي هو تحوت). وعندما تكونت الأقاليم ارتفع شأن المدينة التي أصبحت عاصمة للإقليم ولذلك

أصبح إله تلك المدينة إلها للإقليم بأكمله. وكان الكهنة في هذه الحال يسلكون أحد أمرين : فإما يهملون إله مدنهم الخاصة ويتملقون إله الإقليم، وإما يقربون صفات الإله الخاص من إله الإقليم ويذيبون الفروقات بينهما، ويدعون أنه صورة من إله الإقليم، وبذلك تتحور وظيفته أو تصبح له وظيفه جديدة. ويعتبر المنهج الذي قام بتطبيقه "فرانسوا دوماس" في تقصي آلهة المدن والأقاليم المصرية منهجاً كمياً قديماً. فقد أحصى وتتبع الآلهة المصرية من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، ولكن لم يكشف لنا كتابه المكرس لهذا الغرض الإيقاع الذي كانت تنبض به أرض مصر روحياً بل كان مجرد سرد (جغرافي – ثيولوجي).

لقد كانت الأقاليم المصرية مثار تدوين واعتناء من قبل المصريين القدماء أنفسهم. وقد وصلت على جدران الهياكل والمعابد قوائم بهذه الأقاليم التي كانت كانت تنقسم بصورة عامة إلى قسمين هما: أقاليم الوجه القبلي وعددها (٢٢) إقليماً، وأقاليم الوجه البحري وعددها (٢٠) إقليماً. ولم يكن تقسيم الأقاليم في مصر يخضع إلى إرادة إدارية موضوعة بل كان إلى حد كبير طبيعياً؛ فرضته طبيعة مصر وحافظت عليه طوال عصورها الفرعونية. ومن الجدير بالذكر أن لكل إقليم إشارة خاصة كانت تصور على أعلام وتثبت فوق العلامة الهيروغلفية التي ترمز للإقليم، وفي مرحلة لاحقة صورت هذه الإشارات والأسماء فوق رأس سيدة تحمل بين يديها ما يرمز لخيرات الإقليم. أما في العصور المتأخرة واليونانية والرومانية فقد شاع تمثيل الأقاليم على هيئة إله النيل يحمل شارة الإقليم فوق رأسه، وكانت إشارة الإقليم في الغالب تمثل إلهه المحلى، وربما مثلت طواطم كانت العشائر المصرية القديمة التي استقرت في ذلك الإقليم تتخذ منه شارة أو شعاراً لها.